المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/10/2012

عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة

نعمل على توفير فضاء لإنجاز فعل حقوقي قوي على مستوى الجهة

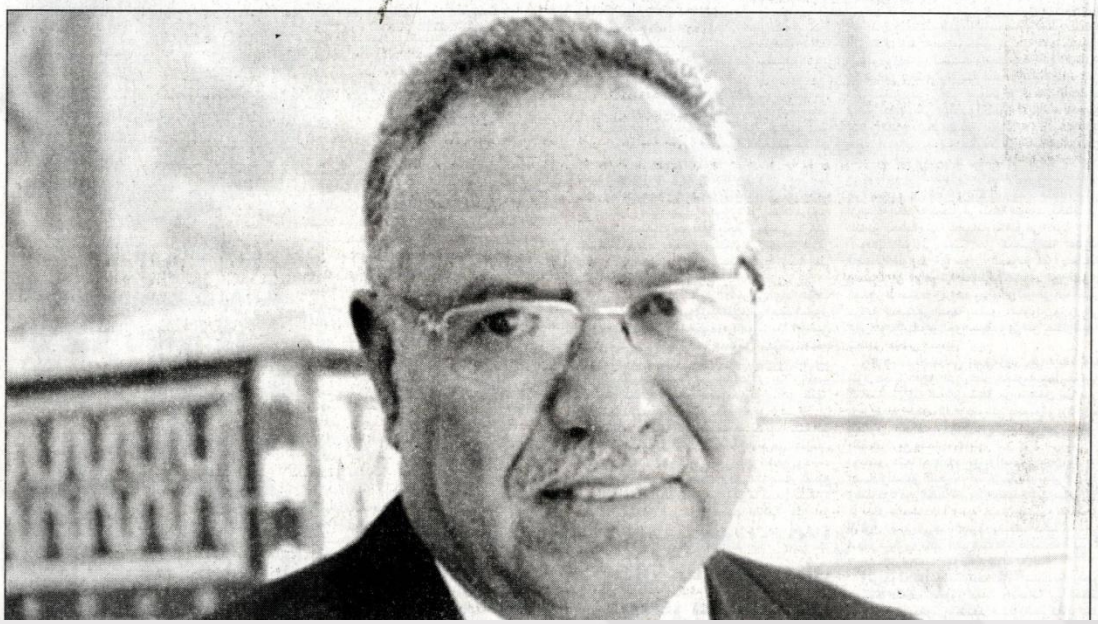

في الحوار التالي يستعرض الأخ عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط /القنيطرة ، عددا من القضايا تهم الدورة الأخيرة للجنة التي انعقدت في نهاية شتنبر، وبرنامج عملها وأولويات اشتغالها.

حوار: مصطفى العراقي

ندوات

ندوات

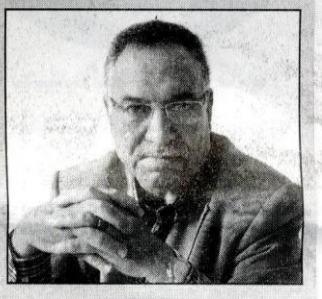

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة أربع ندوات جهوية كبرى: الأولى حول الديمقراطية التشاركية ، والثانية حول البيئة ، والثالثة حول إشكالية حقوق الإنسان: هل هي إشكالية فلسفية أم حقوقية أم دينية أم قانونية؟ والندوة الرابعة حول الاتجار بالبشر

تقرير

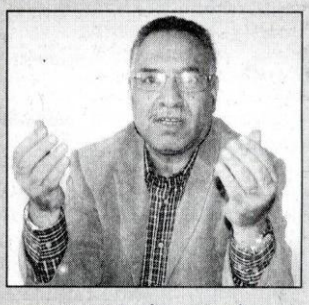

أعتقد أن التقرير الأولي الذي قدمه «أماندیز» بالرباط يعكس قناعة السيد المقرر بخصوص الدور الهام الذي لعبته الآليات الجهوية كآلية تتوخى القرب في مجال حقوق الإنسان، وهي كما نعرف تجربة فريدة نجدها فقط في المكسيك.

□ عقدتم الدورة الثانية للجنة الجهوية في نهاية شهر شتنبر. ما هي أهم الملفات التي عالجتها؟ وما هي أبرز الخلاصات المستنتجة بعد سنة من إقرار هذه الآلية؟

■ كان اجتماع الدورة الثانية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة مناسبة لإشراك كافة العضوات والأعضاء في تقييم شامل لمختلف الأنشطة والمحطات التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان، إما بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو مع مؤسسات أكاديمية: كليات ومعاهد أو مع مؤسسات تربوية وخاصة قطاع الشبيبة والرياضة المسؤول عن المخيمات الصيفية.

كما كانت هذه الدورة فرصة للتداول في الطريقة والآليات التي أعدت بها اللجنة الجهوية الزيارات التفقدية لمختلف السجون الموجودة بتراب الجهة، وكذا الزيارات التي تمت لمستشفيات الأمراض العقلية ومراكز حماية الطفولة. وهذا كله، بطبيعة الحال، من أجل وضع خارطة طريق بالنسبة لهذا النوع من الزيارات لتدقيق الأهداف المتوخاة، وكذا تحقيق قدر كبير من الانسجام بين المتابعة الجهوية لكل الأماكن السالبة للحرية مع الخطة الوطنية المعتمدة.

كانت هذه الدورة فرصة للتداول في الطريقة والآليات التي أعدت بها اللجنة الجهوية الزيارات التفقدية لمختلف السجون الموجودة بتراب الجهة، وكذا الزيارات التي تمت لمستشفيات الأمراض العقلية ومراكز حماية الطفولة.

□ ما هي المعالم الكبرى، الأساسية للبرنامج الذي سطرته اللجنة؟

■ كانت الدورة الثانية محطة لتسطير المحاور الكبرى للبرنامج الجهوي الذي سيغطي ثلاثة أشهر المقبلة. وقد اختارت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، تنظيم القافلة الجهوية لتكون رافعة لهذا البرنامج باعتبارها أداة تتطابق مع التنوع الجغرافي والثقافي والبشري للجهة، ومن أجل توفير فضاء لإنجاز فعل حقوقي قوي على مستوى الجهة.

فكل الأنشطة والفعاليات التي ستنظمها اللجنة خلال هذه الفترة تدخل في إطار الإعداد والتعبئة لانطلاق القافلة الجهوية التي ستمر من كل مدن الجهة ابتداء من 8 دجنبر 2012، وهي الفترة التي ستصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، تشكلت مجموعات عمل محلية بكل من تمارة -الصخيرات، والرباط- سلا، والقنيطرة -الغرب، وسيدي قاسم - الخميسات وتيفلت -الرماني، للإعداد لهذه القافلة شكلا مضمونا بما يتطابق وطبيعة الزمن الحقوقي المتميز الذي تعيشه بلادنا.

ومن المؤكد أن هذه اللحظة ستتم بشراكة كاملة مع المجتمع المدني بالجهة ومع هيئة الإعلام والصحافة، ومؤسسة القضاء وهيئة المحامين والأطباء وأساتذة الجامعات وأساتذة مختلف أسلاك التعليم، حيث نتمنى أن تتوج هذه القافلة بوضع أسس شراكات عمل دائمة ومستمرة تغطي كل السنة، بما في ذلك إمكانية تخصيص تكوينات جامعية (ماستر) لحقوق الإنسان، وهذا ما تم، في مرحلة أولى، على مستوى كلية الحقوق أكدال بالرباط.

بالإضافة إلى هذا، ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة أربع ندوات جهوية كبرى: الأولى حول الديمقراطية التشاركية بشراكة مع المنتخبين والمؤسسات الأكاديمية، والثانية حول البيئة بشراكة مع كلية العلوم بالرباط، والثالثة حول إشكالية حقوق الإنسان: هل هي إشكالية فلسفية أم حقوقية أم دينية أم قانونية؟ والندوة الرابعة حول الاتجار بالبشر، وهي الأخيرة خلال هذه السنة.

هذه أهم العناصر المشكلة لبرنامج اللجنة الجهوية المقبل، تبقى فقط الإشارة إلى أن اللجنة الجهوية، وفي إطار المتابعة والحماية دخلت تجربة أخرى. فبالإضافة إلى الآليات المعروفة، كالزيارة والتفقد والرصد، تعمل على إعداد نشرة حول ادعاءات المس بحقوق الإنسان الواردة في الصحافة الوطنية والتي تهم الجهة. خاصة أننا استقبلنا لحد الآن عددا كبيرا من الادعاءات بلغ 500 شكاية، وهذا يعني أن اللجنة الجهوية دخلت في تواصل دائم مع ساكنة الجهة. كما تفكر اللجنة الجهوية في إحداث نشرة متخصصة في حقوق الإنسان.

ونعتقد أننا، من خلال هذا البرنامج في كل مستوياته، بدأنا نتهيأ لدخول مرحلة جديدة للقيام بمهامنا تختلف عن اللحظة التجريبية السابقة.

وفي اعتقادي أن برنامج هذه الدورة، إذا ما توفقنا في إنجازه، سيضع اللبنة الأولى لعمل مؤسسي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة.

□ اشتغلت اللجنة على تقارير تندرج ضمن اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من بينها مستشفى الرازي. أي توصيات تمت صياغتها في هذا الإطار؟

■ كان الهدف، بالنسبة إلينا في إطار اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، واضحا من الزيارات التي قمنا بها سواء للسجون أو مستشفيات الأمراض العقلية أو مراكز رعاية الطفولة.

فقد كانت الزيارات تفقدية تدخل في إطار متابعة ما وقفت عليه اللجنة المركزية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وهذا معناه، أن دور اللجنة الجهوية في هذه الزيارات لم يكن سياسيا، أي صياغة سياسة حقوقية بخصوص هذه المؤسسات بقدر ما كانت زيارات تدبيرية لحماية حقوق الإنسان بالجهة. وهذا بالطبع لم يمنعنا من صياغة ملاحظات ورفع توصيات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ومن أهم هذه الملاحظات، وضعية السجون بصفة عامة في الجهة، وخاصة ظاهرة الاكتظاظ.

أما القضايا التي سجلناها ورفعنا في شأنها توصيات، فهناك، على سبيل المثال، دمج العقوبات، وتوفير إمكانية الحصول على شهادة الاحتياج بالنسبة للأظناء حتى لا تتحول الذكائر المحكوم بها عليهم إلى عقوبة سجنية إضافية. كما كان هناك مطلب عام وشامل يتمثل في التفكير في العقوبات البديلة لمواجهة ظاهرة الاكتظاظ بسجوننا. وكذلك، ضرورة تنشيط الحوار مع الفعاليات المدنية من أجل تاسيس جمعيات مدنية جديدة تهتم بالسجن والسجينات والسجناء خاصة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يضطرون للعيش مع أمهاتهم في السجن إلى غاية بلوغهم سن الخامسة.

أما بالنسبة إلى مستشفى الرازي، فقد حصل اتفاق مع إدارة المستشفى على تشكيل لجينة مشتركة لتشتغل على تنشيط الشبكة الداعمة لهذا المستشفى، وتنشيط الحوار مع العائلات، والتعريف بالمواثيق الدولية والقوانين الوطنية الخاصة بحقوق المرضى وعائلاتهم وحقوق الأطباء وطاقم المرضين باللغتين العربية والأمازيغية والدارجة.

إن مختلف هذه الزيارات، بالإضافة إلى زيارة مركز رعاية الطفولة بتمارة، والتي كانت استكشافية للوقوف على وضع هذه المؤسسة التربوية التي يفترض فيها أن تكون جسرا لإعادة إدماج الطفولة في دروة الحياة العادية، (كل هذه الزيارات الميدانية) وضعت الأخوات والإخوة في اللجنة الجهوية في صورة واقع هذه المؤسسات من الداخل، مما يحملنا مسؤولية إضافية اتجاه المغربيات والمغاربة الذين وصلوا، كل بحسب ظروفه ومساره، إلى هذه المؤسسات السالبة للحرية، وهي مسؤولية متعددة تشمل المتابعة أولا، والتفكير العميق في وضع آليات متعددة توفر إمكانية الاحتضان والدمج الاجتماعي، ثانيا.

وفي النهاية، فالسؤال الذي طرح علينا هو كيف ننتصر على الجريمة؟ إن الانتصار على الجريمة لن يتم بتوسيع وإعادة هيكلة وبناء السجون فقط، لأن الانتصار الحقيقي، في رأينا، سيتم متى تمكنا من توفير آليات إعادة إدماج السجناء في الدورة الاجتماعية العادية حتى يتحولوا إلى قيمة جديدة دافعة للتنمية بدل العكس.

نحن نعتبر في اللجنة الجهوية بأن الشراكة مع المجالس المنتخبة بشكل عام ومجلس مدينة الرباط بشكل خاص، ستوفر لنا جسرا للاقتراب من الساكنة من أجل التعاطي مع المشاكل المتنوعة والمتعددة

□ التقيتم مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بملف التعذيب. ما هي القضايا التي أثيرت خلال هذا اللقاء؟

■ التقينا بالمقرر الأممي الخاص بالتعذيب ضمن وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، فقد كان الشيء المهم، في هذه الزيارة بالنسبة إلينا في اللجنة الجهوية الرباط القنيطرة على الأقل، هو البرنامج الإعدادي الذي سطرته اللجنة على مستوى الإعداد النظري والتاطيري، أي الاطلاع على مختلف الآليات الدولية وأوجه الاختلاف بينها بما فيها التقارير التي صاغتها هذه الفئة من المقررين، وكذلك دراسة التقارير التي أعدها السيد «أماندين» في زيارات سابقة له لدول في المنطقة، وكذلك ضبط وتدقيق الاستمارة المتعلقة بالشكايات ومسطرة معالجتها وحصر وإحصاء الأجوبة التي توصلنا بها مع تدقيق نوعية الادعاءات الماسة بحقوق الإنسان على مستوى الجهة بنسبها.

إذن، مرحلة الإعداد للملف استعدادا لهذه الزيارة كانت مهمة ومفيدة جدا، وبهذه المناسبة لابد أن ننوه بمجهودات عضوات وأعضاء اللجنة الجهوية الذين اشتغلوا طيلة فصل الصيف دون توقف.

أما بخصوص اللقاء مع السيد «أماندين»، فقد أثيرت وضعية السجون بالأساس، ومستشفيات الأمراض العقيلة وأوضاع مراكز حماية الطفولة. وأهم خلاصة خلال هذا اللقاء هو أنه في تواصلنا مع الآليات الدولية يجب أن نعتمد الصدق والوضوح حتى نقوي هذه العلاقات بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية والمؤسسات والآليات الدولية.

وأعتقد أن التقرير الأولي الذي قدمه «أماندين» بالرباط يعكس قناعة السيد المقرر بخصوص الدور الهام الذي لعبته الآليات الجهوية كآلية تتوخى القرب في مجال حقوق الإنسان، وهي كما نعرف تجربة فريدة نجدها فقط في المكسيك.

□ تشتغلون مع مجلس مدينة الرباط، في إطار شراكة تتمحور حول قضايا حقوق الإنسان. كيف يمكن أن تخدم الجماعات الترابية ملف حقوق الإنسان؟ وما هي الأولويات في هذا المجال؟

■ بخصوص العلاقة مع مجلس المدينة، نحن لا زلنا في بداية الطريق. وما يؤكد أننا سننجح في الوصول إلى شراكة حقيقية قوية مع مجلس مدينة الرباط هو القضايا الكبرى التي طرحها فتح الله لعلو، عمدة المدينة، خلال مداخلة له في إطار الندوة التي شاركت فيها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، والتي كانت، للإشارة، تدخل في إطار فعاليات الأسبوع الأوربي للديمقراطية المحلية، حيث أكد السيد عمدة المدينة، على أن إحداث مؤسسات وهيئات وآليات جديدة وتطوير تلك القائمة يعد تعبيرا حقيقيا نحو كسب رهان الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان ببلادنا.

ونحن نعتبر في اللجنة الجهوية بأن الشراكة مع المجالس المنتخبة بشكل عام ومجلس مدينة الرباط بشكل خاص، ستوفر لنا جسرا للاقتراب من الساكنة من أجل التعاطي مع مشاكلها المتنوعة والمتعددة، ناهيك عن أن الجماعة، كانت حضرية أم قروية، تشتغل على مشاريع وبرامج هي من صميم اشتغالنا وانشغالاتنا كالصحة والسكن والتعليم والماء والبيئة النظيفة، إلى غير ذلك من الأجيال الجديدة من حقوق الإنسان والتي تسهر عليها المجالس المنتخبة المحلية، وتنجز في إطارها برامج وسياسات. كما أن السياسة المحلية التي تصوغها الجماعات وتعمل على تنفيذها من خلال برامج، تتوخى التنمية المحلية والتي يجب أن تدمج المقاربة الحقوقية بما فيها مقاربة النوع، ومحاربة كل أنواع الفساد بما في ذلك الرشوة التي تعطل المرفق العام وتجعله نقيضا لأهدافه.

تأسيسا على ذلك، فاستراتيجية التنمية المحلية التي تقوم على شراكات متعددة بين المنتخبين والمؤسسات الجهوية الأخرى، بما فيها اللجان الجهوية والمجتمع المدني، بتدخلاتها المختلفة وبتنسيق وانسجام مع المنتخب المحلي، ستدعم الديمقراطية التمثيلية وتسمح للجماعات المحلية بأن تشتغل بسرعتين: الأولى متمثلة في طبيعتها التمثيلية والثانية المتمثلة في الديمقراطية التشاركية، التي يتولى إعداد عناصرها وآلياتها وتسطير برامجها المجتمع المدني وآليات المؤسسات الوطنية ومنها الآلية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

نحن نعتبر، إذن، بأن الندوة التي احتضنها مجلس مدينة الرباط هي منطلق ورش ديمقراطي محلي كبير نتمنى أن يأخذ طريقه، في أفق تعزيز وبناء ديمقراطية متجددة تحقق قفزة نوعية لساكنة مدينة الرباط وتستجيب لانتظاراتها.

جدل داخل لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب بشأن استضافة مؤسستين دستوريتين

الرباط 23 أكتوبر 2012/ ومع/ أثارت استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط خلال يوم دراسي نظمته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب اليوم الثلاثاء، جدلا مسطريا حول مدى قانونية حضور هاتين المؤسستين الدستوريتين داخل لجان البرلمان.

وانقسم أعضاء اللجنة بين معارض لاستضافة المؤسستين، وذلك من باب الحرص على الاحترام المقتضيات القانونية، ومؤيد طالما أن الأمر يتم خارج إطار ممارسة الرقابة المخولة للبرلمان على مثل هذه المؤسسات.

وفي هذا الصدد قال سليمان العمراني، عن فريق العدالة والتنمية، إن الفريق وبعد أن سجل أهمية الموضوع المثار في جدول أعمال اللجنة حول وضعية حقوق الانسان في المغرب حيث يعد فرصة مهمة لتدارس هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية، أبرز بأن هناك اشكال مسطري "مؤثر جدا" على اعتبار أن البرلمان يتعين أن يكون قبل غيره حريصا على احترام المقتضيات القانونية والدستورية.
ولاحظ في هذا الصدد بأن عقد هذا اللقاء الدراسي لم يراع مقتضيات المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس النواب، ومعطى دستوري مهم يتمثل في كون المجلسين ينتميان الى صنف المؤسسات التي نص عليها الدستور في المادة 161 إلى المادة 170 بالهيئات المستقلة التي ألزمها الدستور على الاقل بتقديم تقرير سنوي عن البرلمان يكون موضوع مناقشة.

وشدد أن هذا الأمر يعد " نوعا من التهريب لهذا النقاش من الجلسة العامة للبرلمان إلى لجنة، وهو معطى دستوري مهم" محذرا من أن تؤسس اللجنة لقواعد وممارسة فيها خلل كبير على مستوى الممارسة في المستقبل.
وأشار إلى أنه انخراطا من الفريق في هذا النقاش وبعد أن تم تسجيل تحفظاته، قرر الاستمرار في حضور أشغال اللجنة على أساس أن لا تكرر مثل هذه الممارسات.
يشار إلى أنه وفقا لمقتضيات الدستور وخاصة المادة 160 فإن كافة المؤسسات الدستورية لحقوق الإنسان والحكامة التي أنشأت بمقتضى المواد من 161 إلى 170 من الدستور مطالبة بتقديم تقرير سنوي.

كما أن المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على أنه "يمكن لأعضاء اللجنة أن يطلبوا عقد اجتماعات من أجل دارسة موضوع يرتبط بالقطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصها. ويوجه الطلب لرئيس اللجنة و يقرر في شأنه مكتبها. وتعقد اللجان اجتماعاتها باستدعاء من لدن : رئيس مجلس النواب بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، و رئيس اللجنة المعنية بمبادرة منه داخل الدورات وبعد موافقة مكتب اللجنة خارج الدورات، أو بطلب من ثلث أعضائها. لا يمكن تأجيل أي اجتماع، داخل الدورات أو خارجها إلا إذا طلب ذلك –على الأقل– نصف أعضاء اللجنة المعنية الحاضرين أو رئيس فريق. ويتضمن الاستدعاء جدول الأعمال، ويجب على القطاع الحكومي المعني موافاة اللجنة بالوثائق والمعطيات موضوع الاجتماع ثلاثة أيام قبل انعقاده".
بالمقابل قال السيد حسن طارق عضو الفريق الاشتراكي بالمجلس أن هذا الموضوع كان مثار جدل بين النواب سابقا وأن الطريقة التي دبر بها الدستور العلاقة بين البرلمان ومؤسسات الحكامة تفسح المجال للكثير من النقاش.
وأضاف أنه " لا يمكن تصور العلاقة بين المؤسسة التشريعية ومثل هاتين المؤسستين من خلال حصرها فقط في تقديم التقارير"، مشيرا إلى أن موضوع هذا الاجتماع ليس موضوعا رقابيا بل للتداول والحوار بين النواب وفعاليات من المجتمع المدني ومؤسستين وطنيتين. ر/ط ك/رو/

جدل قانوني حول استضافة مؤسستين تعنيان بحقوق الانسان بلجان البرلمان

أثارت استضافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط خلال يوم دراسي نظمته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب اليوم الثلاثاء، جدلا مسطريا حول مدى قانونية حضور هاتين المؤسستين الدستوريتين داخل لجان البرلمان.

وانقسم أعضاء اللجنة بين معارض لاستضافة المؤسستين، وذلك من باب الحرص على الاحترام المقتضيات القانونية، ومؤيد طالما أن الأمر يتم خارج إطار ممارسة الرقابة المخولة للبرلمان على مثل هذه المؤسسات.

وفي هذا الصدد قال سليمان العمراني، عن فريق العدالة والتنمية، إن الفريق وبعد أن سجل أهمية الموضوع المثار في جدول أعمال اللجنة حول وضعية حقوق الانسان في المغرب حيث يعد فرصة مهمة لتدارس هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية، أبرز بأن هناك اشكال مسطري "مؤثر جدا" على اعتبار أن البرلمان يتعين أن يكون قبل غيره حريصا على احترام المقتضيات القانونية والدستورية.
ولاحظ في هذا الصدد بأن عقد هذا اللقاء الدراسي لم يراع مقتضيات المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس النواب، ومعطى دستوري مهم يتمثل في كون المجلسين ينتميان الى صنف المؤسسات التي نص عليها الدستور في المادة 161 إلى المادة 170 بالهيئات المستقلة التي ألزمها الدستور على الاقل بتقديم تقرير سنوي عن البرلمان يكون موضوع مناقشة.

وشدد أن هذا الأمر يعد " نوعا من التهريب لهذا النقاش من الجلسة العامة للبرلمان إلى لجنة، وهو معطى دستوري مهم" محذرا من أن تؤسس اللجنة لقواعد وممارسة فيها خلل كبير على مستوى الممارسة في المستقبل.
وأشار إلى أنه انخراطا من الفريق في هذا النقاش وبعد أن تم تسجيل تحفظاته، قرر الاستمرار في حضور أشغال اللجنة على أساس أن لا تكرر مثل هذه الممارسات.
يشار إلى أنه وفقا لمقتضيات الدستور وخاصة المادة 160 فإن كافة المؤسسات الدستورية لحقوق الإنسان والحكامة التي أنشأت بمقتضى المواد من 161 إلى 170 من الدستور مطالبة بتقديم تقرير سنوي.

كما أن المادة 41 من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص على أنه "يمكن لأعضاء اللجنة أن يطلبوا عقد اجتماعات من أجل دارسة موضوع يرتبط بالقطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصها. ويوجه الطلب لرئيس اللجنة و يقرر في شأنه مكتبها. وتعقد اللجان اجتماعاتها باستدعاء من لدن : رئيس مجلس النواب بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، و رئيس اللجنة المعنية بمبادرة منه داخل الدورات وبعد موافقة مكتب اللجنة خارج الدورات، أو بطلب من ثلث أعضائها. لا يمكن تأجيل أي اجتماع، داخل الدورات أو خارجها إلا إذا طلب ذلك –على الأقل– نصف أعضاء اللجنة المعنية الحاضرين أو رئيس فريق. ويتضمن الاستدعاء جدول الأعمال، ويجب على القطاع الحكومي المعني موافاة اللجنة بالوثائق والمعطيات موضوع الاجتماع ثلاثة أيام قبل انعقاده".
بالمقابل قال السيد حسن طارق عضو الفريق الاشتراكي بالمجلس أن هذا الموضوع كان مثار جدل بين النواب سابقا وأن الطريقة التي دبر بها الدستور العلاقة بين البرلمان ومؤسسات الحكامة تفسح المجال للكثير من النقاش.
وأضاف أنه " لا يمكن تصور العلاقة بين المؤسسة التشريعية ومثل هاتين المؤسستين من خلال حصرها فقط في تقديم التقارير"، مشيرا إلى أن موضوع هذا الاجتماع ليس موضوعا رقابيا بل للتداول والحوار بين النواب وفعاليات من المجتمع المدني ومؤسستين وطنيتين. ر/ط ك/رو/

عاجل. البيجيدي يستعرض قوته وينتقم من اليازمي ويربك يوما دراسيا حول حقوق الإنسان

الثلاثاء 23 أكتوبر 2012

أربك برلمانيو العدالة والتنمية يوما دراسيا للجنة العدل والتشريع حول حقوق الانسان في المغرب، مصادر من داخل اللجنة قالت أن وضع نواب حزب المصباح للعصا في العجلة مرده إلى الحرب الصامتة بين إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحزب العدالة والتنمية، بعد عدم قبول تمثيل الذراع الحقوقي لحزب المصباح في الهيئات التقريرية للمجلس الوطني ورفضه لدعوة النواب الإسلاميين الحضور داخل لجنة المالية لمساءلته حول التدبير المالي لمجلس الجالية، نواب البيجيدي دافعوا بشراسة على عدم عقد هذا اليوم الدراسي تحت مبررات مسطرية مرتبطة بالنظام الداخلي لمجلس غلاب.

Droits de l'homme, le Maroc suivi de près par l'UE

24/10/2012

La visite-éclair qu'a effectuée à Rabat Stavros Lambridinis, nouveau Représentant spécial de l'UE pour les droits de l'homme, a été révélatrice à plus d'un titre quant à l'appréciation que se fait l'Union européenne de l'avancée des droits de l'homme au Maroc.

Un déplacement qui vient après l'adoption par l'UE d'un cadre stratégique en matière de droits de l'homme et de démocratie au mois de juin dernier et qu'au Maroc une nouvelle constitution a vu le jour en juillet 2011. Les échanges entre M. Lambridinis et les autorités marocaines suivis d'une conférence de presse à la Délégation de l'UE à Rabat ont montré que la pertinence de l'argumentaire du Maroc dans ce domaine est plus que convaincante car beaucoup de chantiers ont été initiés par le gouvernement marocain. Mais la visite M. Lambridinis a été surtout marquée par les explications de la vision qu'a l'UE sur ce sujet et qui est désormais l'élément incontournable dans ses rapports avec les autres pays de la Méditerranée ainsi que les autres régions du monde. Car le nouveau cadre stratégique a, la prise en compte des droits d pour messages clés la prise en compte des droits de l'homme dans l'ensemble de la politique de l'Union, la promotion de l'universalité des droits de l'hommee l'homme dans toutes les politiques extérieures de l'UE, la mise en œuvre des priorités de l'UE dans le domaine des droits de l'homme, la collaboration avec les institutions avec les instituions multilatérales, la collaboration avec les partenaires bilatéraux ou encore la collaboration avec l'UE. Cependant, affirme M. Lambridinis, il n'est pas question pour l'UE d'imposer cette vision à ses partenaires mais de servir d'élément d'appréciation dans sa politique d'aide. Dans cette optique, elle accompagnera le Maroc dans son processus de démocratisation et de vulgarisation des droits de l'homme. Sur ce plan, l'UE n'est pas seule à interpeller les autorités marocaines.

Ainsi le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) considère que le progrès du Maroc et le succès du chantier des réformes politiques, économiques et sociales sont tributaires de la capacité du Maroc à accélérer les réformes visant la promotion de l'égalité et la dignité de tous les citoyens et plus particulièrement des femmes et fillettes. A cet effet, l'élaboration et la mise en œuvre de la Constitution et des politiques publiques devraient être guidées par deux principes structurants, à savoir la non-discrimination et la parité. Le CNDH appelle aussi à l'adoption d'une loi spécifique sur la violence conjugale. Autrement dit, Stavros Lambridinis est venu en éclaireur, tâter le terrain et apprécier à sa juste valeur les progrès accomplis par le Maroc en matière des droits de l'homme et de démocratie. Ces remarques ne resteront pas lettre morte. C'est aussi une mission difficile pour Lambridinis dont le choix pour cette fonction s'est fait naturellement « en raison de son expérience politique à haut niveau, qu'il combine avec un engagement et une expertise juridique, diplomatique et politique, dans le domaine des droits de l'homme » dit-on dans son entourage.

La promotion de la culture des droits de l'Homme dans sa dimension régionale passe par une approche participative (responsable au CNDH)

Errachidia, 23 oct. 2012 (MAP) - La Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate adopte une politique de proximité et une approche participative dans l'élaboration de son plan d'action basé sur la consécration de la culture des droits dans sa dimension régionale, a affirmé sa présidente Fatima Aarach.

L'action de cette commission porte sur l'implication de tous les acteurs et intervenants dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir les autorités locales, les services extérieurs, les élus ainsi que les acteurs de la société civile, en vue d'instaurer un plan d'action à forte valeur citoyenne dans la perspective de promouvoir la culture des Droits de l'Homme, a souligné Mme. Aarach, dans un entretien à la MAP, notant que plusieurs rencontres de concertation ont été programmées pour jeter la lumière sur la commission, ses objectifs et ses champs d'intervention.

L'objectif est de créer une dynamique locale en matière des droits de l'Homme, d'élargir le débat autour de la plateforme citoyenne, d'Âœuvrer pour l'adopter comme référence dans les actions de sensibilisation, de l'éducation et de la formation, ainsi que d'assurer une forte implication des acteurs locaux dans la promotion des droits de l'Homme, a-t-elle dit.

Elle a également fait savoir que la commission régionale d'Errachidia-Ouarzazate, installée en janvier dernier, incarne la présence effective du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans la région, et ce en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région, mettant en relief le rôle des medias dans la promotion des valeurs de citoyenneté et la culture de droits de l'Homme, à travers leur contribution à la vulgarisation des principes et valeurs des droits de l'Homme.

Après avoir indiqué que cette commission régionale a reçu depuis son installation un total de 87 plaintes dont dix ayant été réglées, Mme Aarach a annoncé la tenue d'un colloque international à Errachidia, à la fin de l'année en cours, qui portera sur les droits culturels, la promotion des langues nationales et la création du conseil national des langues et des cultures marocaines.

S'agissant des défis auxquels fait face la commission régionale, Mme Aarach, a cité en premier lieu l'implication de la femme dans le domaine des droits de l'Homme dans la région.

Le CNDH est composé de 13 commissions régionales ayant pour mission de suivre l'évolution de la situation des droits de l'Homme au niveau régional, en plus d'assurer la mise en Âœuvre des programmes du Conseil en matière de promotion des droits de l'Homme.

Ces commissions se chargent d'examiner, traiter et émettre des recommandations concernant les cas de violation des droits de l'Homme au niveau local et régional, avant de les soumettre au président du Conseil, ainsi que d'élaborer des rapports périodiques ou spéciaux concernant le traitement réservé aux plaintes qui leur sont adressées. (MAP). DH---TRA. AJ.

تكريس ثقافة حقوق الإنسان في بعدها الجهوي يتم عبر المقاربة التشاركية (مسئولة حقوقية)

23/10/2012

أكدت رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الرشيدية- ورزازات السيدة فاطمة عراش أن اللجنة تنهج سياسة القرب والمقاربة التشاركية في بلورة مخطط عمل يقوم على تكريس ثقافة الحقوق والواجبات في بعدها الجهوي.

وأوضحت السيدة عراش، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن عمل هذه اللجنة ينبني على إشراك كافة الفاعلين والمتدخلين في المجال الحقوقي من سلطات محلية وإقليمية ومصالح خارجية ومنتخبين وفعاليات المجتمع المدني بغية إرساء مخطط عمل يرتكز على الأرضية المواطنة بهدف النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، مشيرة إلى أنه تمت برمجة عدة لقاءات تشاورية شكل التعريف باللجنة وبأهدافها ومجالات تدخلها أبرز محاورها.

والهدف، تضيف المسئولة، هو إطلاق دينامية محلية في مجال النهوض بحقوق الإنسان؟ وتوسيع دائرة النقاش حول الأرضية المواطنة؟ والعمل من أجل اعتمادها كمرجع في أنشطة التحسيس والتربية والتكوين، وضمان مشاركة أوسع للفاعلين المحليين في هذا المجهود الجماعي الذي يتطلب تظافر الجهود لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ورزازات، التي تم تنصيبها في يناير الماضي وتضم 28 عضوا، تجسد الحضور العملي للمجلس الوطني لحقوق Â–وأبرزت أن اللجنة الجهوية للرشيدية الإنسان بالجهة، وذلك من خلال أهمية البعد الجهوي والمقاربة المجالية وكذا انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان والعمل على حمايتها.

من جهة أخرى أكدت المسئولة أن دور هذه اللجنة، التي تعد آلية للحكامة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، يكمن في ضمان الحق في الولوج إلى حقوق الإنسان ومعرفة المساطر والإجراءات والآليات، بالإضافة إلى تيسير حصول المتضررين المحتملين من انتهاك أو خرق إحدى حقوقهم.

وشددت على أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يمر بالأساس عبر الشراكة مع قطاع التربية والتعليم بغية تكريس هذه الثقافة لدى الأجيال الناشئة، وعلى ضرورة إدماج المنظومة التربوية والتكوينية للممارسة الحقوقية ضمن مناهجها.

وذكرت رئيسة اللجنة، بدور وسائل الإعلام في النهوض بالمواطنة وثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع من خلال مساهمته في ترسيخ هذه الثقافة الحقوقية ونشر المبادئ والقيم التي تشكل جوهر حقوق الإنسان ذات البعد الجهوي أو المحلي.

وبعد ما أشارت إلى أن هذه اللجنة الجهوية، التي تضم بداخلها لجانا موضوعاتية مرتبطة بمجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد توصلت منذ تنصيبها بما مجموعه 87 شكاية إما فردية أوجماعية، تمت تسوية عشر منها، أبرزت السيدة عراش أنه في إطار الانفتاح وخلق نقاش حقوقي سيتم تنظيم ندوة دولية بمدينة الرشيدية آواخر السنة الجارية ستتمحور بالخصوص حول الحقوق الثقافية والنهوض باللغات الوطنية وإحداث المجلس الوطني للثقافات واللغات.

كما سيتم مطلع نونبر المقبل استقبال قافلة تتكون من عمال مناجم مغاربة وفنانين وباحثين وطلبة وخبراء في مجال التنمية بهدف تثمين وإحياء ذكرى وتاريخ عمال المناجم المغاربة في منطقة نور- با- دو- كالي بفرنسا والتذكير بحقوقهم.

وبخصوص الرهانات المطروحة أمام عمل اللجنة، أكدت السيدة عراش أن إشراك المرأة بالمنطقة في مجال حقوق الإنسان يعد أولى التحديات التي يتعين رفعها، وذلك بالنظر للثقافة السائدة ولطبيعة وخصوصية التقاليد والأعراف الجاري بها العمل، مضيفة أن هذه العوامل والعوائق مجتمعة تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

ورزازات فضلا عن الرئيسة، من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، وأعضاء يقترحون من لدن Â–وتتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تضم الشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة و حقوق المستهلك.

ويذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضم 13 لجنة جهوية لحقوق الإنسان، تضطلع بدور التتبع لتطور وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي، وكذا تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه في مجال النهوض بحقوق الإنسان.

وتنظر اللجان الجهوية، وفق الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في جميع الحالات المحلية و الجهوية لخرق الحقوق الإنسانية، كما تقوم ببحثها ومعالجتها وإعداد التوصيات بشأنها، ليتولى رئيس اللجنة رفعها إلى رئيس المجلس للبت فيها، كما تقوم برفع تقارير خاصة أو دورية حول ما يتم اتخاذه بشأن معالجة القضايا والشكايات. ج /ح أ

التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز المكتسبات المحققة في مجال حقوق الإنسان للتصدي للانتهاكات المرصودة (يوم دراسي)

الرباط 23 أكتوبر 2012/ ومع/ أكد مشاركون في يوم دراسي نظم اليوم الثلاثاء بمقر مجلس النواب ضرورة العمل على تعزيز المكتسبات المحققة في مجال حقوق الإنسان للتصدي للانتهاكات المرصودة.

وسجل المشاركون، في هذا اليوم الدراسي الذي نظم حول موضوع " وضعية حقوق الإنسان بالمغرب "، أنه على الرغم من التطور الواضح في مجال حقوق الإنسان بالمغرب والمكتسبات التي تم تحقيقها خاصة مع الاصلاحات الذي اعتمدت وأساسا مع الدستور الجديد، فإن هناك "العديد من الاختلالات التي تطفو على مستوى الممارسة".

وكان هذا اللقاء مناسبة استعرض فيه كل من رئيسي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط اختصاصات وبرامج المؤسستين، خلال عرضين مفصلين.

وهكذا سجل مشاركون في هذا اللقاء (برلمانيون، رؤساء وممثلو جمعيات حقوقية، وباحثون..)، خلال مناقشتهم لمضمون العرضين، وجود "نقص كبير في ثقافة تدوين الشكايات وعلى مستوى المعرفة القانونية وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان"، متسائلين على مآل الشكايات التي يتوصل بها على الخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقارير الذي يعدها بشأن بعض الأحداث التي تقع.

كما تطرقوا لغياب " تفعيل لاصلاحات ملموسة وتسجيل تعثر في مجال تنزيل مضامين الدستور الجديد على مستوى القوانين والتشريعات "، مشددين على ضرورة مراجعة القانون الجنائي.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة أكد فيه رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي على الحاجة إلى إرساء آليات أخرى للوساطة في مجال حقوق الإنسان.

كما اعتبر السيد اليزمي أنه بات من الضروري أيضا الانكباب على مراجعة القانون المتعلق بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

واستعرض أيضا اختصاصات مجلس حقوق الانسان في مجال حماية حقوق الإنسان من حيث رصد انتهاكات حقوق الإنسان عبر إجراء التحقيقات والتحريات وانجاز التقارير وتلقي الشكايات ودراستها ومعالجتها والتصدي التلقائي لانتهاكات حقوق الإنسان والنهوض بحقوق الإنسان خاصة في مجال ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية وتقديم المشورة للحكومة والبرلمان.

كما تطرق لموضوع التفاعل مع الحكومة والمؤسسة التشريعية ، واستكمال متابعة تنفيذ توصيات الهيئة، والتعاون والعلاقات الدولية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

من جانبه، قال السيد عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة الوسيط، إن إحداث هذه المؤسسة يشكل منعطفا تاريخيا بالغ الأهمية ، في سياق وطني حافل بأوراش الإصلاحات الكبرى لتعزيز البناء المؤسساتي وتحديثه ، وامتدادا وإثراء للدور التاريخي الأصيل لولاية المظالم ، في انسجام مع المعايير الدولية ، وفي انفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك.

وأضاف أن مما زاد في أهمية إحداث المؤسسة ، تكريس الدستور الجديد لها ، واضعا إياها ضمن مصاف المؤسسات المكلفة بترسيخ الحكامة الجيدة ، مما أضفى عليها دينامية متجددة لأداء مهامها بأكثر فعالية ، في اتجاه تنزيل أحكام الدستور الجديد بما يدعم آليات تخليق الحياة العامة ، ويربط ممارسة السلطة بالمسؤولية والمحاسبة .

واستعرض رئيس مؤسسة الوسيط، بهذه المناسبة، حصيلة عمل المؤسسة في مجال معالجة الشكايات وطلبات التسوية Â°وأنشطتها في مجال التواصل والتعاون والتكوين، والآفاق المستقبلية لعمل مؤسسة الوسيط ، ومقترحاتها. ر/ط ك/رو/

Les militants du Maghreb font campagne en faveur de l'abolition de la peine de mort

23/10/2012

Les militants des droits de l'Homme recommandent vivement aux gouvernement du Maghreb de suivre les promesses de réforme et d'abolir la peine capitale.

Rabat a accueilli la semaine dernière la première conférence régionale portant sur l'abolition de la peine de mort au Moyen-Orient et en Afrique du Nord.

Cette réunion, qui s'est tenue du 18 au 20 octobre, était organisée par l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH), la Coalition marocaine contre la peine de mort et l'association "Tous contre la peine de mort".

L'objectif de cette rencontre était de présenter les expériences vécues par les pays ayant aboli la peine de mort, en particulier ceux de la région du Maghreb, et de réclamer l'abolition de la peine capitale au niveau international.

"Le droit à la vie est une extension naturelle des droits de l'Homme, et cela nous impose de procéder à une mobilisation collective pour demander aux pays de la région de respecter les obligations internationales en termes de peine de mort, de modifier leur législation en garantissant le respect du droit à la vie, et de changer tout d'abord leurs pratiques en prélude au changement des lois et des réglementations", a déclaré le maire de Rabat Fathallah Oualalou.

"Le Maroc est qualifié, plus que n'importe quel autre pays de la région, pour entreprendre cette avancée qualitative, dans la mesure où le pays a cessé d'appliquer la peine capitale depuis deux décennies", a-t-il ajouté. "C'est également le cas au vu de l'esprit et du contenu des réformes constitutionnelles récentes. De plus, prendre part aux efforts livrés contre la peine de mort, s'en tenir aux valeurs globales qui appellent au respect de l'Homme, tout cela améliorerait la réalité morale et politique des pays de la région".

Mourad Abaderi, porte-parole du ministre tunisien des Droits de l'Homme, a expliqué qu'il y avait eu un "changement dans la manière de gérer cette peine depuis l'éruption de la révolution".

Les militants algériens veulent, eux aussi, cette réforme. "Il est temps que nous mettions un terme à la peine de mort, maintenant que certains des peuples de la région doivent faire face à de dures circonstances dans lesquelles la peine capitale est imposée à de nombreuses occasions", a commenté Ayachi Daadoua, membre du Comité national consultatif pour la promotion et la protection des droits de l'Homme (CNCPPDH).

Pour sa part, Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) du Maroc, a indiqué que "l'une des recommandations faites par l'Instance Equité et Réconciliation (IER) était d'appeller le Maroc à ratifier le second protocole optionnel contenu dans la Convention internationale relative aux droits civils et politiques".

El Yazami a demandé au gouvernement de se saisir du traité, qui interdit la peine de mort, dans le cadre des consultations nationales portant sur la réforme judiciaire au Maroc.
"La peine capitale est stipulée dans toutes les législations du Maghreb, mais son application est stoppée dans la plupart des pays", a indiqué à Magharebia Abderahim Jamai, de la Coalition marocaine contre la peine de mort. "Mais l'échec des pays de la région à ratifier les recommandations de l'ONU fait d'eux des Etats où la peine de mort entre encore dans le cadre des possibilités".
"Nous espérons qu'il y aura une véritable audace politique et une réponse donnée à l'opinion publique maghrébine concernant le renforcement de la protection du droit à la vie, et nous espérons que cette conférence aura un impact sur l'abolition de la peine de mort", a ajouté Jamai.
Les gouvernements marocain et algérien ont d'ores et déjà fait savoir que l'abolition de la peine capitale n'est pas une priorité, tandis que la Tunisie semble le pays le plus proche de l'interdiction de cette peine, après qu'elle eut annoncé son intention de ratifier l'abolition internationale.

حقوقيون يدعون إلى إعادة سجون المغرب لوصاية وزارة العدل والحريات

أوصى المشاركون في اللقاء الذي نظمه المرصد المغربي للسجون والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، بإعادة السجون لوصاية وزارة العدل والحريات وتبني مقاربة بعيدة عن المقاربة الأمنية المعتمدة حاليا داخل هذه المؤسسات، وإفساح المجال أمام هيئات المجتمع المدني خاصة الحقوقية من خلال تفعيل اللجن الإقليمية التي نص عليها القانون الجنائي. وطالبت الفعاليات الحقوقية وخبراء قانونيون في ختام هذا اللقاء الذي احتضنت أشغاله العاصمة الرباط أول أمس الأحد بالرباط، وخصص لمقاربة موضوع «حماية الفئات الهشة بالسجون ممثلة في الأحداث، النساء والأجانب»، طالبت من الحكومة بالإسراع باتخاذ إجراءات عملية للحد من الاكتظاظ الذي بات ظاهرة تطبع المؤسسات السجنية بالمغرب، والعمل على ملاءمة قانون السجون مع القوانين المغربية الأخرى كقانون الانتخابات مثلا لتحديد سن الأحداث في سن 18 سنة عوض 20 سنة المعمول به حاليا.

كما طالبت بالعمل على تكوين أطر خاصة للتعامل مع الأحداث الجانحين وتوفير التكوين والرعاية الاجتماعية لهم، على أن يتم إنشاء مراكز للاستماع تكون مفتوحة في وجه منظمات المجتمع المدني.

وطالبت هذه الفعاليات الحقوقية بتمتيع النساء السجينات بالأسبقية في الاستفادة من العفو وتخصيص المرافق الصحية الضرورية لهن وبالأخص الحوامل منهن والحاضنات، معتبرة أن إعادة اللحمة العائلية للسجينة هو السبيل الوحيد لإدماجها الاجتماعي.

هذا ويأتي هذا اللقاء الذي نظم على بعد أيام قليلة من إعلان المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن قرب إصداره لتقريره حول أوضاع السجون في المغرب، ليقدم تشخيصا دقيقا لثلاث فئات هشة «الأحداث، النساء والأجانب» تعيش داخل المؤسسات السجنية من خلال توزيع أشغال الملتقى على ثلاث ورشات بحثية حول هذه الفئات بإشراف حقوقيين وخبراء دوليين، وفي هذا الإطار أفادت المحامية عتيقة الوزيري ممثلة ائتلاف الجمعيات الحقوقية بالمغرب أن كل تقارير الجمعيات واللجن البرلمانية تؤكد الحالة المزرية التي يوجد فيها الأحداث الجانحون داخل السجون، إذ وصل الأمر إلى الحديث عن وجود ظاهرة العنف وسوء المعاملة والاغتصاب في حق الأحداث سواء من قبل موظفي السجن، أو بعض المعتقلين،.بل والمطالبة نتيجة لذلك بفصل الأحداث عن الراشدين.

وكشف في هذا الصدد مصدر من المندوبية العامة لإدارة السجون أن بعض الجانحين يتعمدون إخفاء سنهم الحقيقي إذ يدلون بتواريخ ازدياد غير صحيحة أمام النيابة العامة وذلك حتى تتم إحالتهم إلى عنابر الأحداث، مشيرا إلى أن النيابة العامة مطالبة بالتدقيق والتأكد من وثائق إثبات تواريخ الازدياد قبل تحرير المحضر وذلك لأن إدارة السجن تتعامل مع السن المقيد في محاضر النيابة.

وأضاف بأن المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج سبق له وأن صرح بأن البرمجة المقبلة للمندوبية ستفرق بين السجناء الاحتياطيين ونظرائهم المحكومين، وسيتم في هذا الصدد تخصيص أجنحة منفصلة تماما لكل من الأحداث والنساء والبالغين.

ومن جانبه، أبرز هشام الشبلي ممثل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أن المنظمة ستحيل مقترحا على مندوبية السجون مفاده تخصيص مركز تيفلت للتدريب لبرمجة دورات تكوينية لفائدة أطر السجون بالمنطقة العربية.

وبخصوص المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، فهي حسب وثيقة لمسؤوليها، تعد هيئة غير حكومية يوجد مقرها بلندن، هدفها الأساسي يتمحور حول إصلاح عدالة الأحداث في مراعاة للأخطار المادية والنفسية المباشرة التي تهدد الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

وتوضح الوثيقة أن المنظمة قامت في هذا الإطار باستحداث برامج خاصة بقضاء الأحداث وأدرجتها ضمن إصلاحات أوسع للسجون وقوانين العقوبات في جنوب آسيا وفي إفريقيا وجنوب أمريكا ووسط وشرق أوروبا، كما تقوم بتقييم برامج عدالة الأحداث في العالم العربي والاستفادة من التجارب المقارنة، وذلك في أفق الإعداد لطرح استراتيجيه لمعالجة الأوضاع والرفع من مستوى التعامل مع الأحداث بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما يتوافق مع المعايير الدولية وبما يتلاءم مع الاحتياجات المحلية والوطنية والإقليمية.

Santé mentale: Des chiffres alarmants

24/10/2012

Selon les chiffres d'une enquête du ministère de la Santé, remontant à 2006, près de la moitié des Marocains souffrent de troubles psychiques, 26,5% sont victimes de dépressions et plus de 200.000 personnes sont atteintes de bipolarité.

Les raisons d'une situation aussi grave seront dues aux «évolutions rapides que connaît la société, aux conditions difficiles du travail, à la discrimination sur la base du sexe, à l'exclusion sociale, ainsi qu'aux violations des droits de l'homme», a souligné El Houssaine Louardi, ministre de la Santé, dans une lettre lue en son nom par son chef de cabinet, Said El Fekkak, lors d'une rencontre organisée par le groupe du PPS à la Chambre des représentants, mercredi dernier.

Le rapport du Conseil national des droits de l'homme, publié le mois dernier, a tiré la sonnette d'alarme sur la détérioration des conditions de prise en charge des patients mentaux. Surtout que 70% des personnes atteintes, notamment des maladies bipolaires, doivent bénéficier d'une période d'internement. Or, les établissements psychiatriques que compte le Maroc sont dans un état catastrophique. En effet, le Maroc se trouve très en retard par rapport aux évolutions qu'a connues ce domaine au niveau international.

Au niveau de la capacité d'accueil des hôpitaux spécialisés, «la densité litière est de seulement 0,78 lit pour chaque 10.000 habitants, alors que la moyenne mondiale est de 4,36», a fait savoir Fatema Aswab, directrice de la santé mentale au département de tutelle. Idem pour la disponibilité du personnel soignant qui «se limite à 0,63 médecin pour chaque 10.000 habitants, alors que la moyenne mondiale est de 3,96», a-t-elle ajouté. La situation n'est pas meilleure en termes d'infirmiers spécialisés.

مهرجان مرتيل للسينما المغربية والسينما الإيبروأمريكية يعلن عن تاريخ الدورة 13

23/10/2012

أعلن رسميا نادي مرتيل للسينما والثقافة، أنه سيتم تنظيم الدورة 13 من مهرجان «مرتيل للسينما المغربية والسينما الإيبروأمريكية» في الفترة الممتدة من 2 الى 7 يونيو 2013.

وستعرف الدورة 13، تنظيم مسابقتين رسميتين، واحدة خاصة بالفيلم القصير ومسابقة للفيلم الوثائقي، إلى جانب تنظيم ندوة «السينما كشاهد على العصر- شهادات سينمائية على سنوات الرصاص» بشراكة مع مجموعة الأبحاث في السينما والسمعي البصري التابعة لكلية الآداب بمرتيل، والمجلس الوطني لحقوق الانسان، مع تكريم وجوه فنية واصدار مجموعة من المنشورات السينمائية.

في هذا السياق، وضمن منشورات نادي مرتيل للسينما والثقافة، صدر على هامش الدورة 12، إصدار يحمل عنوان «ذاكرة معتقلة»، أشرف عليه الأستاذ الجامعي والباحث في مجال السينما حميد العيدوني.

هذا الاصدار، الذي يدخل ضمن خانة سلسلة «سيناريوهات المغرب»، التي ستصدر سنويا مع انعقاد دورات مهرجان مرتيل السينمائي، يعد الأول من نوعه على المستوى المغربي والعربي، هو نتيجة عمل مشترك بين نادي مرتيل للسينما والثقافة ومجموعة الأبحاث والدراسات السينمائية والسمعية البصرية بكلية الآداب والعلوم الانسانية عبد المالك السعدي بمرتيل، الذي يدخل ضمن استراتيجية ثقافية مشتركة انطلقت منذ سنوات.

وكتاب «ذاكرة معتقلة»، الذي هو عبارة عن النص الكامل لسيناريو فيلم المخرج المغربي جيلالي فرحاتي، مرفوقا بالنسخة الأصلية للفيلم، يعد خطوة أولى لتقديم سلسلة أخرى من سيناريوهات الأفلام المغربية.

ووفقا للمشرف على اصداره للباحث حميد العيدوني، فهو، «يبتغي لأول مرة وضع سيناريوهات الأفلام المغربية رهن إشارة الباحثين في مجال السينما»، وأن هذا «الاصدار الجديد يعد كذلك حدثا بارزا، لأنه يسد فراغا على المستوى البحث والنقد السينمائي من خلال وضع سيناريوهات الأفلام المغربية رهن اشارة الباحثين، ومن ناحية أخرى، يطور مجالات التعاون النموذجي الذي يجمع بين نادي مرتيل للسينما والثقافة ومجموعة الأبحاث والدراسات السينمائية والسمعية البصرية».

واختيار سيناريو فيلم «ذاكرة معتقلة» للمخرج جيلالي فرحاتي، جاء في سياق محور العنوان الرئيسي لندوة «السينما كشاهد على العصر : شهادات سينمائية على سنوات الرصاص» التي تنظم سنويا على هامش المهرجان السينمائي، ومن جهة أخرى، يجيب عن محور الدورة 12 لهذه السنة، الذي تناول موضوع ندوة «السينما تحت مجهر التاريخ: التمثلات البصرية لسنوات الرصاص».

من جهته، اعتبر أيوب الأنجري البغدادي، مدير مهرجان «مرتيل للسينما المغربية والسينما الإيبروأمريكية»، أن هذا الإصدار«جاء أولا ليساهم في سد الخصاص الذي تعرفه الساحة السينمائية على مستوى التوثيق والبحث في مجال السينما بالمغرب، وكذلك تتويجا لمشروع ثقافي سينمائي عملنا عليه لمدة طويلة من أجل إنجازه رفقة شريكنا الثقافي المتمثل في مجموعة الأبحاث والدراسات السينمائية والسمعية البصرية. وكذلك من خلال هذا الأفق الثقافي السينمائي، الذي يسعى مهرجان مرتيل السينمائي إلى تكريسه في مجال حقوق الانسان، وإعطاء حركية ذات أبعاد ثقافية وتواصلية لحقوق الانسان بمدينة مرتيل والمغرب عموما.

وتتويجا لهذا الاختيار الثقافي السينمائي، تأتي في هذا السياق، اتفاقية الشراكة التي وقعت مابين المجلس الوطني لحقوق الانسان خلال الدورة 12 للمهرجان، و نادي مرتيل للسينما والثقافة، وكلية الآداب والعلوم الانسانية عبد المالك السعدي، ومجموعة الأبحاث والدراسات السينمائية والسمعية البصرية، من أجل اعتماد الثقافة السينمائية بمختلف تجلياتها وتلاوينها، للمساهمة في نشر المفهوم الكوني لحقوق الإنسان كتراث إنساني مشترك للإنسانية، ومن خلال تنظيم ملتقى سنوي للسينما يستحضر فيه مجال من مجالات حقوق الانسان، وإعطاء حركية ذات أبعاد ثقافية وتواصلية لحقوق الإنسان بمرتيل»..

للإشارة، عرفت فعاليات الدورة 12 لمهرجان مرتيل السينمائي، تقديم إصدار ثاني وهو عبارة عن مجموعة من الشهادات حول الأستاذ الجامعي والباحث السينمائي الراحل محمد سكري، أشرف على إعدادها الصحفي والناقد السينمائي حسن نرايس، وذلك تحت عنوان «محمد سكري: حاضر بصيغة كان...» .

رسالة مفتوحة بشأن استمرار منع الأسماء الأمازيغية إلى رئيس الحكومة

الموضوع : رسالة مفتوحة بشان استمرار منع الأسماء الأمازيغية

إلى كل من السادة:

رئيس الحكومة، وزير الداخلية، وزير العدل، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مندوب المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

السيد الوزير:

ازول فلاون،

على الرغم من إقرار الدستور في ديباجته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وفي فصله الخامس على دسترة اللغة الأمازيغية،وكذا على الرغم من التعهدات التي التزمت بها الدولة المغربية أمام المنتظم الدولي أثناء مناقشة تقريرها الدوري 17و18،أمام اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،في شهر غشت 2010،خاصة فيما يتعلق بضمان حق السكان المغاربة الأمازيغ في اختيار وتسجيل أسماء امازيغية لأبنائهم ،وكذا تعهد الدولة المغربية بإعمال وتفعيل مذكرة وزير الداخلية الصادرة تحت رقم 3220بتاريخ 09ابريل 2010،وبالرغم من صدور توصيات واضحة ومباشرة من طرف اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري ،خاصة التوصيات رقم 11و12 والتي تدعو فيها الدولة المغربية صراحة إلى تمتيع الأمازيغ بكافة حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللغوية ،واحترام اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء امازيغية وضمان التنفيذ الكامل لإرسالية وزارة الداخلية في هذا الجانب.

رغم كل ما سلف ،فان الحكومة والمسئولين عن الحالة المدنية ،مايزالون متمادين في ممارسة ونهج أساليب اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ممارسات تمييزية وعنصرية تستهدف حق الأمازيغ في التشبث بهويتهم الأمازيغية والاستمرار في قمع حقهم في الشخصية القانونية.

انه وأمام الاستمرار في منع الأسماء الأمازيغية ،وبالنظر إلى حجم الشكايات والتظلمات التي توصلنا بها في المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة ، والتي يشكو من خلالها المواطنون الأمازيغيون على المستوى الوطني من شطط وتعسف مسؤولي الحالة المدنية في استعمال السلطة ،وذلك بمنعهم من تسمية أبنائهم بأسماء امازيغية كما حدث مؤخرا بإقليم ازيلال ،حيث أقدم مسؤولي الحالة المدنية بالجماعة القروية بافورار بإقليم ازيلال ،بمنع السيد بنيعزة الحسين من تسمية ابنه المزداد باسم امازيغي "سيفاو"بعلة أن الاسم غير مدرج في لائحة الأسماء المقررة من طرف وزارة الداخلية ،الشيء الذي نتج عنه تعرض السيد بنيعزة الحسين وعائلته لأضرار معنوية ونفسية .

وإذ تحيي الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة عاليا السيد بنيعزة الحسين وكل المواطنات والمواطنين المغاربة الذين يتشبثون بتسمية مواليدهم بأسماء امازيغية ،تؤكد ازطا امازيغ على ضرورة احترام حقوق الأفراد والجماعات وحمايتهم من كافة أنواع الشطط.

وعليه فإننا في المكتب التنفيذي نطالب ب:

1- تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق الإنسان كاملة دون أي تجيء لها ،ومنها التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،والتي تدعو فيها اللجنة الأممية صراحة الدولة المغربية إلى احترام جميع الحقوق الضامنة للكرامة ومنها حق اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء امازيغية دون قيد أو شرط،

2- اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية الكافية لإعمال إرسالية وزارة الداخلية بشان اختيار وتسجيل الأسماء وخاصة الأسماء الأمازيغية ،مع العمل على إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية وتعويضها بآليات ديمقراطية وتشاركية تضمن حقوق المواطنات والمواطنين ،

3- مراجعة وإلغاء كافة القوانين المكرسة للتمييز العنصري بالمغرب.

الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة

المكتب التنفيذي